عوائد النفط العربي والانفاق العسكري

الدكتور نبيل ابراهيم أحمد *

مقدمة :

يحظى الوطن العربي بكثير من المواد الخام الطبيعية ، ولكن يأتى البترول في المقام الأول نظرا لما يحققه من عوائد كبيرة للدول العربية المنتجة له ، ويعيب هذه العوائد أنها دخل مقابل نفاد مورد هام بالاضافة إلى المتغيرات الكثيرة التي أثرت على أسعاره ، ولقد كان للاستراتيجية التى نفذتها الدول الصناعية الكبرى من أجل تأمين تدفق البترول إليها بالكميات والأسعار المناسبة الأثر الفعال في انهيار الأسعار بالمعدلات السريعة في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٦، حتى أن إجمالي العوائد البترولية قد بلغ ٥٤,٨ مليار دولار عام ١٩٨٦ مقابل ٢١٦,٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ . وبالرغم من ذلك لم تستطع الدول العربية مواجهة هذا المخطط من خلال التنسيق فيما بينها ، وذلك حفاظا على مواردها .

لقد أكد التذبذب في الأسعار ومحاولة منظمة الأوبك تحديد سعر مناسب للبترول العربي علي أهمية اعادة النظر في استخدامات هذه العوائد في دعم الاقتصاد القومي للدول العربية عن طريق تصنيع البترول مع اتباع سياسة تصديرية تجمع بين البترول الخام والمنتجات المصنعة . وبذلك يتم تحويل العوائد النقدية إلى قاعدة صناعية .

ولم تقتصر الدول الكبرى على التلاعب في الأسعار والحد من الأهمية الاستراتيجية للنفط بل عمدت إلى استنزاف قيمة صادراته عن طريق صادراتها من الأسلحة ، وهى السلعة التى يتزايد الطلب عليها باستمرار وخاصة أن التهديدات التى تحيط بالمنطقة العربية تكاد تكون مستمرة.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة ، فالوطن العربي بموارده ، وقدراته المادية والبشرية لايزال مصنفا ضمن دول العالم الثالث ،لماذا ؟ هل هو قصور في استخدام هذه الموارد ؟ هل هو غياب الاستراتيجية الشاملة للوطن العربي ؟ هل هو تبديد للموارد في سلع استهلاكية وفي تحقيق رفاهية مؤقتة لا عائد منها ؟

ومن ثم فإن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على العلاقة بين عائد النفط العربي والانفاق العسكرى، حتى يمكن التوصل إلى الأسلوب الأمثل لتوظيف إيجابيات هذا الانفاق فيما يعود على الدول العربية بمردود اقتصادي .

---

* اكاديمية ناصر العسكرية – القاهرة.

[مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ١٩ ،١٩٩١ – ص ص ٢٠٣ - ٢٢٩]

وبالنظر إلى هيكل التبويب الوظيفى للنفقات العامة لمجموع الدول العربية المصدرة للنفط في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ (ملحق ١ ،٢) يلاحظ الآتى :

١- بلغ متوسط نسبة نفقات الأمن والدفاع أو الانفاق العسكرى - وهى مسميات تختلف من دولة إلى أخرى - إلى الناتج المحلى ١٥ ٪ وتعتبر نسبة في حدود النسب العالمية إلا أن قيمتها تعتبر كبيرة (٣٤٤,٦ مليار دولار) .

٢- بلغ متوسط نسبة نفقات الأمن والدفاع إلى الانفاق العام (٣٤,٤ ٪) ، وهذه نسبة تتغير من عام إلى آخر نتيجة لتطور صراعات المنطقة إلا أنها وصلت إلى أقصاها عام ١٩٨٥ (٤٢٪) مع ملاحظة أن العراق غير مدرجة في هذه النسبة لعدم توفر بيانات عنها .

إن حجم التهديد الذي تتعرض له الدول العربية حتمت عليها دعم القدرة العسكرية للقوات المسلحة العربية من خلال الانفاق العسكرى والذي بلغت قيمته ٨٨٥,٧ مليار دولار في الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٥ ، ويعتبر عائد النفط هو الممول الرئيسي لهذا الانفاق ، وقد لوحظ الآتى :

١- تزايد نسبة الانفاق العسكرى إلى صادرات النفط حيث وصلت النسبة ١٨,٨ ٪ عام ١٩٨٠ ثم تدرجت إلى ٧٣,٧ ٪ عام ١٩٨٥ ويفترض أن الانفاق العسكرى عام ١٩٨٦ مماثل له عام ١٩٨٥ أى ٩٢,٦ مليار دولار ويساوى ١٦٨,٩ ٪ من قيمة صادرات النفط عن هذا العام (٥٤,٨ مليار دولار) ، ملحق (٤,٣) .

٢- أن التزايد في نسبة الانفاق العسكرى يرجع إلى انخفاض عائد النفط وليس زيادة قيمته، بالاضافة إلى أن معدلات هذه الزيادة تختلف من دولة لأخرى حسب موقعها من الصراعات فمثلا تتراوح النسبة مابين ١٣ ٪ و ١٨ ٪ في الجزائر ، أما في العراق فتتحرك النسبة مابين ١٣,٩ ٪ عام ١٩٨٠ إلى أن بلغت ٢١٦,٦ ٪ عام ١٩٨٥ وذلك لتأثر صادراتها النفطية بظروف الحرب .

وقد تلاحظ أن البيانات الخاصة بالبترول متوفرة ، ولكن التعتيم المفروض على بيانات الانفاق العسكرى والسرية الى تتعلق به لارتباطه الوثيق بالأمن العربي كان له أثر كبير في اختلاف البيانات مابين مصدر وآخر ، لذا سيتم الالتزام بالبيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد بالاضافة إلى تقرير المعهد الدولى لبحوث السلام باستوكهولم (SIPRI) ومعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن (IISS) .

وسوف يتم تناول هذه الدراسة في مبحثين بالاضافة إلى المقدمة والخاتمة .

الأول : المفهوم الاستراتيجي للانفاق العسكرى .

الثاني : تعظيم العائد من الانفاق العسكرى للدول العربية .

ويشمل المبحث الأول على التهديدات التي تتعرض لها الدول العربية وهي : الصراع العربي/ الاسرائيلى والحرب العراقية الايرانية والحرب الطائفية في لبنان واحتلال اسرائيل لجنوبها ثم باقى الصراعات الهامشية مثل الصحراء الغربية والجنوب السودانى وصراع القرن الأفريقى . من هذه التهديدات يمكن التعرف على أهداف الانفاق العسكرى للدول العربية في الآتى :

١- حماية الأمن القومى .

٢- دعم اقتصاديات هذه الدول .

٣- دعم وتطوير التقدم العلمي والتكنولوجي .

٤- تقليص التبعية للدول الكبرى .

هذه الأهداف يمكن تحقيقها من خلال :

(أ) تعظيم العائد من الانفاق العسكرى، وذلك بالاستفادة القصوى من الشق الموجب من هذا الانفاق أى دعم الانتاج الحربي العربي بالاضافة إلى امكانية تبادل الخبرات العربية في مجالات التدريب والمعاونة الفنية فيما بين الدول العربية بعضها البعض .

(ب) تقليص الشق السالب من هذا الانفاق بترشيده بالقدر الذي يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية التي تمر بها الدول العربية ، ولا يقصد بالترشيد أنه تقليل الانفاق بما يخل بالهدف منه ، انما المقصود هو حسن استخدام هذا الانفاق لتحقيق أكبر عائد منه .

المفهوم الاستراتيجي للإنفاق العسكرى :

تعتبر القدرة العسكرية الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن القومى للدولة والحفاظ على مصالحها العليا وصيانة استقلالها الوطنى ، وحتى يمكن للقوات المسلحة لأى دولة أن تنفذ المهام العسكرية التي تحددها لها القيادة السياسية لابد لها من أن تتسلح بأحدث نظم الأسلحة وأفضلها وبكميات تسمح لها بتكوين احتياطي لاستمرار الصراع المسلح، وذلك تجنبا للاختناقات التي قد تحدث من جراء توقف الدول الكبرى المصدرة للسلاح عن الامداد به . لذا فان الدول العربية قد حددت لنفسها هدفا رئيسيا أمام التهديدات الخارجية والداخلية التي

تتعرض لها ، ألا وهو دعم القدرة العسكرية العربية من خلال تسليح القوات المسلحة بأسلحة متطورة قادرة على تحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية . هذا الدعم لن يغطيه إلا إنفاق عسكرى يشمل نفقات شراء الأسلحة والمعدات من الدول الكبرى ، يشمل أيضا النفقات الجارية للقوات المسحلة مثل نفقات التدريب والأجور والصيانة والاصلاح .. وخلافه ، يشمل أيضا الانفاق الاستثمارى على الصناعة الحربية ، كل هذا بالاضافة إلى نفقة هامة وأساسية وهى نفقة البحث والتطوير . من هذا التعريف يمكن اعتبار الانفاق العسكرى جزءا من الانفاق العام للدولة ، قد يتسع في حالة الحرب أو الاستعداد للحرب – مثلما يحدث الآن في المنطقة العربية – وقد ينكمش في حالة الاستقرار والسلام ، إلا أنه يجب التركيز على الترابط بين جميع أجزاء هذا الوطن حيث من الممكن اعتباره وحدة اقليمية واحدة تتأثر جميعها بالصراعات الدائرة بدرجات مختلفة .

ويحظى الانفاق العسكرى لدى دول عربية كثيرة بجزء كبير من الناتج القومى وخاصة الدول المصدرة للبترول ودول المواجهة مع اسرائيل ، ويكفى للدلالة على ذلك أن العراق ومصر وسوريا والسعودية وليبيا – على الترتيب – تستورد ٤٢,١ ٪ من إجمالي صادرات السلاح لدول العالم الثالث جميعا [١] . لقد تردد في الفترة الأخيرة جدل داخل بعض المحافل الاقتصادية لبعض الدول العربية عن جدوى الانفاق العسكرى وما اذا كان من الأفضل توجيه هذه الموارد أو حتى جزء منها إلى التنمية ، ولكن هل هذا يجوز ؟ إن الانفاق العسكرى هو القوات المسلحة للدولة ، أى القدرة العسكرية ، أي الأمن القومي للدولة ، ومن ثم تبرز أهمية التركيز على تنمية هذه القدرة وذلك عن طريق استمرار امدادها بالعتاد الحربي سواء ما يستورد من الدول الكبرى أو ما يتم تصنيعه داخل حدود الوطن العربي. فالاستيراد من الخارج له قيوده ومحاذيره بالاضافة إلى اعتماده على توجهات السياسة الخارجية للدولة ومدى قدرتها على التحرك الدولي لاستمرارية التدفق . أما بالنسبة للتصنيع الحربي فله مقومات رئيسية أساسها ارادة الأمة العربية في الاعتماد على نفسها وعلي مواردها المتاحة لتحقيق هدفين أساسيين وهما : دعم القدرة العسكرية والاقتصادية للدول العربية .

لم يعد الانفاق العسكرى كما يتردد إنفاقا بالسالب . إنما يجب أن ينظر إلى الموضوع بكليته ، لأن القوات المسلحة لأى دولة لديها من الامكانيات الاقتصادية ما يمكنها من تقليص الانفاق السالب ، وأهم هذه الموارد هى الصناعة الحربية القادرة على أن تتبوأ مكانتها ليس في المنطقة العربية فقط وإنما بين دول العالم أجمع ولدينا من التجارب الكثير مثل تجربة البرازيل والهند ويوغسلافيا .

---

(١) . SIRRI Yearbook, 1987 . (London : Taylor & Francis, 1987) P 2o1

ان المعطيات الطبيعية التى يحظى بها الوطن العربي تجعله دائما في مرمى التهديد بأبعاده المختلفة ، وهذا هو الدافع الرئيسي للاهتمام بالانفاق العسكرى .

أولا : تهديدات الأمن القومى العربي :

تعتبر المنطقة العربية بؤرة للصراع المستمر مما يؤثر تأثيرا كبيرا على أمنها واستقرارها ، هذه الصراعات المسلحة تستنزف جزءا كبيرا من الموارد التى يجب أن توجه إلى التنمية ولكن أغلبها يوجه إلى دعم حروب المنطقة . ومن الخطأ اعتبار أن تأثير الحرب العراقية/الايرانية أو الصراع العربي الإسرائيلى أو مشكلة الصحراء الغربية وغير هذا من الصراعات لا يتعدى حدود منطقة القتال ، بل على العكس فإن التأثير غير مباشر على الدول العربية أجمع بصوره المتعددة .

ويمثل الصراع العربي الاسرائيلي التهديد الأول للدول العربية لأن إسرائيل بمفاهيمها الصهيونية هي السبب الرئيسي فيما وصل إليه الوطن العربي . ولا يخفى على أن أحد أهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية هو العمل على تجزئة الوطن العربي وتحويله إلى كيانات صغيرة يسهل السيطرة عليها ، وهذا واضح في لبنان وفي ضم الجولان لها والضفة الغربية واستنزاف القدرة العسكرية العراقية والسورية . إن التهديد الاسرائيلي للدول العربية ينبع أساسا من الخلل في التوازن الاستراتيجي بين دول المنطقة ، هذا الخلل هو من صنع الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالرغم من أن المصالح الأمريكية لدى الدول العربية أكبر منها لدى اسرائيل إلا أن كثيرا من الدول العربية لم توفق في استغلال هذه المصالح لدعم القضايا العربية . إن احتمالات الحل السلمي مازالت بعيدة المنال ، وسيظل الصراع العربي الاسرائيلي قائما بل من الممكن القول أنه تحول إلى صراع حضارى فى محاولة من اسرائيل للسيطرة على موارد المنطقة وتحقيق تعاون اقتصادي ، وهذا التخطيط معلن عنه وأبرزه كثير من المفكرين الاسرائيليين . ان البديل الوحيد هو التركيز علي قوات مسلحة عربية قادرة على الردع وعلى فرض ارادة الدول العربية لحسم الصراع في صالحها ، ولكن كيف يتم هذا وواردات السلاح لها قيودها المعروفة وأولها الحفاظ على التفوق الكمى والكيفي في صالح إسرائيل ، لذا فان البديل هو الاعتماد على النفس وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتى .

أما التهديد الثانى ، فقد تمثل في الحرب **العراقية الايرانية** ، التي بلغ حجم الانفاق العسكري عليها منذ بدايتها وحتى توقفها ما يربو على ٤٠٠ مليار دولار بالاضافة إلى مئات الآلاف من الضحايا . والظاهرة الجديرة بالتسجيل أن ٥٣ دولة أسهمت في تصدير السلاح لكل من العراق وايران بدافع الأرباح الناتجة عن هذه التجارة ، ولكن متناسين لأرقام

الضحايا، وبدلا من أن يوجه هذا الانفاق باتجاه العدو الرئيسي وهو اسرائيل نجده يوجه إلى القدرة العسكرية العربية ، مما ساعد على استنزاف العراق وتحييده بالنسبة للصراع العربي/ الإسرائيلي .

والتهديد الثالث الذي أثر في الوطن العربي محققا دعما غير مباشر لقدرة اسرائيل ، هو الصراع الطائفي في لبنان واحتلال جنوبه ، هذا الاستنزاف الذي تم على الساحة اللبنانية لم يستفد منه إلا الصهيونية ، لأن إحدى دول المواجهة وهى سوريا تستنزف مواردها الاقتصادية والعسكرية في هذه الساحة التى دخلتها كقوة عربية لحفظ السلام .

هذه التهديدات الاقليمية ، يضاف إليها صراعات الحدود بين بعض دول المنطقة بعضها والبعض . تلك الصراعات التى لا جدوى منها إلا تفتيت الوطن العربي، وذلك مثل الصراع الليبي التشادي وحرب الصحراء الغربية ومشكلة جنوب السودان ، وصراع القرن الأفريقى، كل هذا يؤثر بطريق مباشر وغير مباشر على القدرة العربية سواء الاقتصادية أو العسكرية بجعلها دائما في حالة تأهب لمواجهة تحديات الأمن القومى العربي ببعديه العسكرى والتنموي . ولا يدع سبيلا إلى مجابهتها إلا من خلال قوات مسلحة قوية يمكنها تحقيق أهداف الانفاق العسكرى .

ثانيا : أهداف الانفاق العسكرى :

١- الحفاظ على الأمن القومى العربي :

إذا نظرنا للعلاقة بين الأمن القومى وقدرة الدولة عسكريا على مواجهة التحديات والتهديدات المختلفة سواء الإقليمية أو الدولية ، نجد أن الكاتب الأمريكي والتر ليبان أورد تعريفا واضحا عام ١٩٤٣ يقول فيه : «إن الدولة تكون آمنة عندما لا تحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب ، وانها قادرة في حالة التحدي على حماية هذه المصالح بشن الحرب.»(١)

ووفقا لهذا التعريف فان امن الدولة محقق طالما أنها ليست معرضة للخطر وليست واقعة تحت تهديد خارجي من أجل التضحية بقيمها ومصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب ، أى أن اقامة قوات مسلحة لدولة قادرة على حماية حدودها ، قادرة على فرض ارادتها ، قادرة على الدفاع عن أهدافها وقيمها ومصالحها ، قادرة على تحقيق توازن إستراتيجي في المنطقة العربية ، لابد أن تكون هدفا إستراتيجيا للدول العربية .

---

(١) Kenneth J . Twitchett, Neille Brown , Alan James and Peter Nailor, **International Security,** (London : Oxford Universtity Press, 1971)pp 4 -5

واذا انتقلنا إلى مفهوم الأمن القومي كقضية مجتمعية ، نجد أن روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى الأسبق يؤكد في كتابه – جوهر الأمن – على البعد الداخلى للأمن قائلا :

> ....أى مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصري فان الأمن يكون معناه التنمية والأمن ليس هوالمعدات العسكرية وإن كان قد يتضمن المعدات العسكرية ، والأمن ليس هو القوة العسكرية ، وان كان يتضمنها ، والامن ليس النشاط العسكرى التقليدي ، وان كان قد يشمله ، ان الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن ، والدول النامية التى لا تنمو .. في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة..»[1]

وهكذا ، نجد أن هذا التعريف يجمع فى مضمونه بعدين للأمن القومى ألا وهو التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة تحت حماية قوة عسكرية قادرة على مواجهة التهديدات المختلفة . لذا فإن حجم الانفاق العسكرى الكبير للدول العربية لا يوجه الى مشتريات أسلحة بغرض الاعتداء أو الاستيلاء على أراضى الغير ، وإنما يوجه الى حماية خطط التنمية وإلى الدفاع عن المصالح العربية.

وقد يقال أن القدرة العسكرية لا يجب أن تكون الحد الفاصل فى حل قضايا المنطقة ، وهذا حق ، ولكن الذى لا يجب اغفاله أن القدرة والامكانات العسكرية للدول العربية سوف تظل الورقة الرابحة على مائدة المفاوضات والأمثلة كثيرة على ذلك، فلولا شعور اسرائيل بتفوقها العسكرى لما استمرت فى سياستها التوسعية التى تعتمد على الاعتداءات المستمرة على الأراضى العربية فارضة بذلك ارادتها فى مواقف تفاوضية كثيرة، وليس ضمها للجولان والضفة الغربية ومساومتها على قطاع غزة وجنوب لبنان إلا دليلا على صحة تلك الفرضية ، وبالعكس من ذلك حينما أصبحت ايران فى موقف لا يسمح لها بمواصلة الصراع المسلح مع العراق قبلت قرارات المجتمع الدولى بانهاء الحرب التي استمرت ثماني سنوات .

إن السياسة العسكرية التى تتبناها معظم الدول العربية هى الردع ، أى امتلاك القوة العسكرية القادرة على تحقيق الأمن العربى دون تنازلات تمس سيادة الدولة وأهدافها الكبرى.

من هنا كان الانفاق العسكرى ضرورة قومية لا يجب التفكير فى المساس به إنما يمكن القول أنه من خلال حسن توجيه واستخدام هذا الانفاق فانه من الممكن توجيه جزء منه لدعم الصناعة الحربية العربية التى يمكن أن تدخل ضمن استثمارات قطاع الصناعة ، أى دعم الاقتصاد القومى.

---

(١) روبرت ماكنمارا ، **جـــوهر الأمـــن** ، ترجمة يونس شامين ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠)ص١٣٩

٢ – دعم الاقتصاد القومى :

عندما تبينت الدول الصناعية الكبرى[١] حجم الأموال التى تمتلكها الدول العربية – وخاصة المصدرة للنفط – كان لابد أن تجد الاسلوب لاستنزاف هذه العائدات النفطية. إما من خلال مشروعات للتنمية أو بتصدير أصناف قادرة على تحقيق استنزاف هذه العائدات ، فالنسبة لمشروعات واستثمارات التنمية، لم يكن من مصلحة الدول الكبرى أن تحقق الدول العربية تقدما وازدهارا لأن هذا يتعارض مع مصالحها وأهدافها فى استمرارالتخلف الذى يسيطر على دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية ، ومن ثم فإن البديل القادر على تحقيق هذا الاستنزاف لن يكون الا بتصدير سلع مرتفعة وباهظة الأسعار بالاضافة لتطورها التكنولوجى السريع مما يدفع بالدول المستوردة الى ضرورة التجديد والاحلال المستمر ، ولم تكن هذه السلع الا السلاح.

وهكذا تطابقت رغبات الطرفين ، فالقوى الكبرى لديها كميات هائلة من الأسلحة مما جعل من هذه الأسلحة – ورغم أنها جديدة – الا أنها تكاد تكون خردة عديمة الأثر بالنسبة للأسلحة الحديثة ،ولكن لها فائدة واستخدامات بالنسبة للدول العربية . وكان لهذا الأسلوب الذى اتخذته الدول الكبرى فى مبيعات السلاح للدول العربية أثر كبير على استنزاف جزء من عائد النفط، أما الجزء الباقى فقد تم استنزافه عن طريق باقى بنود الإنفاق العسكرى. إن قائمة الواردات العسكرية من أهم عناصر الضعف الاستراتيجى للدول العربية فإن القائمة لا تشمل فقط الأسلحة وذخائرها، ولكن للأسف تشمل بعض أصناف الملبوسات الخاصة بالجندى ، فهل هذا يجوز ؟ هل يجوز لمجموعة الدول العربية التى بلغ الناتج المحلى لها أكثر من ٤١١ مليار دولار عام ١٩٨٥ [٢] أن تستورد أصنافا تعتبر أساسيات الصناعة ، من هنا فان احلال هذه الواردات ما هو الا دعم للاقتصاد العربى ، ناهيك لو تمكنت الدول العربية من احلال واردات بعض أصناف الأسلحة التقليدية وذخائرها عن طريق التصنيع الحربى العربى المشترك.

كان للعائد الكبير الذى تحققه صناعة السلاح أثر واضح على الدول النامية التى قررت اختراق مجال هذه الصناعة أسوة بالدول الكبرى ، وهكذا بلغ عدد الدول المصنعة للسلاح أكثر من ١٧ دولة نامية تحقق عائدا اقتصاديا لها. وتوضح بعض الدراسات التى أجريت فى معاهد الدراسات المتخصصة عام ١٩٨٦ على الاتجاهات التالية لمبيعات الأسلحة لدول العالم الثالث :

١ – بلغت واردات منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة أعلى نسبة فيما بين دول العالم الثالث (٤٩,٦ ٪) بما فيها ايران واسرائيل– وهاتان الدولتان لا تؤثران كثيرا على هذه النسبة حيث إن

(١) يقصد بها دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (الولايات المتحدة الأمريكية – اليابان – بريطانيا – فرنسا – ألمانيا الغربية – ايطاليا – كندا).

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦.

واردات ايران (٢ ٪) واسرائيل (٢,٤ ٪)، فإذا استبعدنا على أن تتم اضافة واردات دول شمال أفريقيا (٧,٧ ٪) فيصبح المجموع (٥٢,٩ ٪) وهذه النسبة تعتبر كبيرة الى حد ما[١]

٢ – إن خمس دول عربية هى من أكبر ٢١ دولة من دول العالم الثالث استيرادا للسلاح وهى العراق (١٢,١ ٪) ، فمصر (٩,٨ ٪) ، ثم سـوريا (٨,٥ ٪) والمملكة العربية السعودية (٧,٢ ٪) وأخيرا ليبيا (٤,٥ ٪) ، وهذا يؤكد على أهمية اقتطاع جزء من الانفاق العسكرى لدعم وتعميق الصناعة العربية. [٢]

٣ – يؤكد الدعم السياسى الذى توليه حكومات الدول المصدرة للسلاح وللعتاد الحربى على البعد الاقتصادى وعلى أهمية العائد منه وخاصة فى الدول الرأسمالية فنجد مثلا بعض الرؤساء والوزراء يساهمون فى أسلوب تسويق مبيعات السلاح لدولهم ، لذا يمكن الاستفادة من هذه الصفقات كورقة ضغط على حكومات هذه الدول للوقوف بجانب القضايا العربية فى محاولة لايجاد حلول لها.

وتبقى فرضية هامة ، وهى سرية بيانات الإنفاق العسكرى وخاصة لدى الدول العربية مما أتاح الفرصة لدعوى سلبية هذا الانفاق ، ولكن لا يجب أن ننسى الجزء الإيجابى من هذا الإنفاق مثل اشتراك القوات المسلحة فى بعض الخدمات المدنية والعائد منها ، وبالتالى على الاقتصاد القومى للدولة ، المساهمة فى تدريب القوات المسلحة لدول أخرى سواء باستقبال أو ايفاد بعثات تدريبية أيضا له عائد مادى لا يجب اغفاله ، التعاون الفنى بين الدول العربية والأفريقية له أيضا عائد مادى ، مبيعات السلاح والعتاد الحربى لقوات بعض الدول الصديقة أى عملية نقل بعض الأسلحة المتقادمة فى الطراز الى دول أخرى فى حاجة اليها ، فمثلا قامت بعض الدول مثل أثيوبيا والجزائر وسوريا بمنح ايران بعض الامدادات العسكرية وهى دول ليست منتجة للسلاح ولكن هى ناقلة له ، وعلى الجانب الآخر نجد باكستان والأردن والكويت والسودان منحت العراق دعما عسكريا وهى ايضا دول لا تملك صناعة حربية بل هى تبيع ما ليست بحاجة اليه ، هذه مبيعات لها عائد حتى لو قدمت هدايا لدول صديقة ولكن الواضح أن هذه الايرادات غالبا لا يتم ابرازها فى موازنات الأمن والدفاع برغم أنها ايرادات يمكن من خلالها تقليص سلبية هذا الانفاق. ان الانفاق العسكرى للدول العربية لا يجب أن يقيم اقتصاديا فقط وإنما لابد وأن يتسع هذا التقييم الى مفهوم أوسع وأشمل وهو التقييم الاقتصادى الاستراتيجى الذى يتسع لحساب المكاسب الاقتصادية غير المنظورة والتى يشكل الأمن القومى العربى جزءا كبيرا منها.

---

(١) SIPRI Yearbook, 1987, OP. cit., p. I84.

(٢) Ibid. P. 201

٣ - دعم التقدم العلمى والتكنولوجى :

غالبا ما يكون للقوات المسلحة فى أغلب الدول دور كبير فى التقدم العلمى ، ويأتى هذا الدور من خلال احتياجاتها سواء ما يتم استيراده من الخارج أو ما يتم تصنيعه محليا ، وهنا برز دور البحث والتطوير الذى تبلغ قيمته فى الدول المتقدمة ١٠ ٪ من حجم الانفاق العسكرى و ٢٥ ٪ من الانفاق الكلى على البحث والتطوير بمجالاته المختلفة بما فيها المدنى. وتعتبر هذه الدول أن نفقات البحث هى استثمار سوف يعود بالكثير . فمن المعروف أن التقدم العلمي والتكنولوجي بالنسبة لصناعة السلاح غالبا ما يسبق مثيله بالنسبة للصناعات المدنية ، فالاختراعات المتعددة مثل الرادار وأجهزة الاتصالات المختلفة تم استخدامها أولا في الأغراض الحربية ثم تحول هذا الاستخدام إلى الأغراض المدنية ، والمحركات النفاثة كانت بدايتها في الطائرات الحربية ثم انتقلت إلى الطائرات المدنية .

وهكذا تكاملت الصناعتان المدنية والحربية اقتصادا في الانفاق على البحث والتطوير واستفادة من التقدم العلمي الذي تحققه القوات المسلحة ، ويشمل هذا التكامل خطوط الانتاج . ومع التطور السريع في أنظمة الأسلحة ، كان لزاما على المصانع الاستمرار في البحث العلمي لتطوير الانتاج ومن ثم فان معظم هذه الشركات توفر لديها من البحوث والاختراعات ماهو جاهز للانتاج ويكفيها لسنوات مقبلة . هذا الانفاق الكبير على البحث والتجارب يتطلب منها الاحلال المستمر لما هو قديم بما هو حديث ومن هنا يقل الفاصل الزمني بين الصناعتين الحربية والمدنية وتتلاحقان، فما يكاد يظهر نظام حربي حتى يتم استخدامه في الأغراض المدنية.

هذا هو المنهج الذي تتبعه الدول الصناعية الكبرى ، والذي تفتقده الدول العربية لعدم توفر قاعدة البحث التى يمكن من خلالها دعم القطاع المدنى . ان الملاحظ أن دول العالم الثالث ومنها الدول العربية لا تولى البحث والتطوير أهمية تذكر، وذلك لاعتمادها في تطوير صناعاتها سواء المدنية أو الحربية على الاستيراد من الخارج ولاعتبارها أن التجميع أفضل لها من التصنيع. بل ذهبت إلى أبعد من ذلك أن نسبة المكون المحلي في التجميع عادة ماتكون بسيطة. وهذا الأسلوب لن يطور الصناعة العربية ولن ينقلها إلى المستوى العالمي . ان الأطر الفنية القادرة على البحث متوافرة ، علاوة على أن القيادة السياسية لبعض الدول العربية لديها الاقتناع الكافي بأهمية هذا العنصر في دعم القدرات القتالية ، والمثل على ذلك ماقامت به المملكة العربية السعودية مؤخرا بالاتفاق مع فرنسا لتطوير نظام للدفاع الجوي ملائم لها، على أن تقوم بتمويل نفقات البحث والتطوير لهذا النظام ، وقد بلغت قيمة هذه الصفقة حوالى ٤مليار فرنك . إن الوطن العربي لديه من العلماء والباحثين ومن مراكز البحث العلمى والمؤسسات العلمية القدر الكافي ، بل من المؤكد أن لدى مؤسساته العسكرية من البحوث التى يمكن الاستفادة منها فى القطاع المدني من أجل تحقيق رفاهية المجتمع العربي . ولكن ستظل امكانية الاستفادة

بالامكانيات العلمية للقوات المسلحة رهنا بنبذ الحساسية المعروفة بين القطاعين المدني والعسكرى والبعد عن المنظور الضيق انطلاقا إلى نظرة استراتيجية شاملة لا تشمل قطاعات الدول فرادى وإنما تشمل موارد الوطن العربي بالكامل . إن الفجوة العلمية التكنولوجية بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة لازالت كبيرة ويصعب عبورها بدون عمل جماعى يكون التنسيق والتعاون هو منهجه ، وبدون ذلك المنهج سوف تبقى الأمة العربية متخلفة ، علماؤها مبعثرون خارجها ، يعطون من علمهم وفكرهم إلى الدول الأجنبية وأوطانهم في حاجة إليهم . ان توفير المناخ العلمي المناسب ضرورة قومية لابد أن تعمل القيادة السياسية للدول العربية على توفيرها لعلمائها .

٤- تقليص التبعية للدول الكبرى وتحرير الارادة العربية :

لما كان التصنيع الحربي هو من العناصر الرئيسية للانفاق العسكرى ، لذا فان هذا الهدف يعتمد أساسا على موقع هذه الصناعة لدى الدول العربية ، وعلى مدى التقدم والتطور فيها . ان تجارة السلاح أصبح لها من المحددات بل من القيود ما يؤثر على الارادة الوطنية للدول المستوردة يربطها بقيد من التبعية للدول المصدرة ، وليس المقصود بالتبعية كما يتطرق إلى الذهن هو الخيانة أو العمالة لدولة أجنبية ، ومن ثم فانها ليست اتهاما وإنما هى تعبر عن ظرف موضوعى تعيش في ظله معظم دول العالم الثالث وأهم هذه المحددات هى :

(أ) ان صفقات السلاح ليست مجرد تجارة رابحة للدول المصدرة وإنما هي في المرتبة الأولى قرار سياسي باعتبار أن السلاح سلعة إستراتيجية يلزم للموافقة على مبيعاته وضوح التقارب السياسي بين الدولتين المصدرة والمستوردة والأمثلة عديدة على ذلك مثل التقارب الأمريكى مع مصر والسعودية والأردن ، والتقارب السوفيتى مع سوريا وليبيا والجزائر [١] .

(ب) غالبا ما تشترط الدول المصدرة للسلاح على الدول المستوردة له عدم استخدام سلاحها ضد أطراف حليفة لها وقد يعتقد البعض أن هذا الشرط يصعب تنفيذه ولكن اذا علمنا أن العلاقة بين الدولتين لا تنتهى عند توريد السلاح ، بل إنها تمتد إلى آجال طويلة لتنفيذ خدمة. ما بعد البيع، وهى الامداد بالذخائر وقطع الغيار وأعمال التدريب المختلفة . هذه الخدمات مصادر الحصول عليها هى نفس مصادر البيع، وبالتالى فان الدولة المصدرة تعلم أنها تستطيع استخدام هذه الوسيلة كعقوبه لعدم الالتزام بالتعهدات والمثال على ذلك هو توقف الاتحاد السوفيتى ، في بعض المراحل، عن إمداد مصر بقطع الغيار اللازمة وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية ، مع ايران والأمثلة عديدة على ذلك .

---

(١) SIRRI yearbook, 1986, (London : Taylor & Francis. 1986) . PP . 327 - 330-

(جـ) ضرورة وضوح الرؤية لأسلوب استخدام هذه الأسلحة أمام الدول المصدرة ، مع الوضع في الاعتبار احتمالات المفاجأة التى قد تحدث وعدم الالتزام ، ولكن الأساس هو حساب الاحتمالات الممكنة علي أن يعالج الاستثناء حسب ظروف الموقف (١).

أما البعد الآخر للتبعية فهو البعد الاقتصادي ، فالدول العربية ليست كلها دولاً نفطية وليست كلها دولا غنية تستطيع تسديد ثمن الامدادات الحربية ، ومن هنا يبدأ الخلل في العلاقات الاقتصادية بين الدول المصدرة للسلاح ، والدول المستوردة له حينما يتعاظم الدين نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات الحربية علاوة على شره الدول العربية في الاستيراد . ونظرا للسمة المميزة للدول العربية وهي الترابط فيما بينها ، ولا يقصد بالترابط هنا العمل الموحد، إنما يقصد تأثير المتغيرات والصراعات على المنطقة بالكامل ، فحرب الخليج مثلا تأثيرها شمولي وحرب أكتوبر كان تأثيرها على عائدات النفط العربية وحرب السويس كان لها تأثير على اقتصاديات المنطقة العربية بالكامل. وبتراكم الديون الخارجية يتضح حجم العبء السنوي لمدفوعات خدمة هذه الديون ويبدأ التدخل في الاقتصاد القومي للدولة المستوردة وتزداد صور الإرتباط وتظهر أولى صور التبعية ، والأخطر من ذلك يتمثل في أن عجز ميزان المدفوعات يتطلب مزيدا من الاقتراض ، وهكذا .

ويتضح أن البداية واحدة ، والنهاية تقريبا واحدة.. فاذا لم تتمكن الدول العربية عن طريق مواردها من احلال هذا الكم الكبير من ديون الاستيراد عن طريق احلال الواردات فان عواقب هذه التبعية سوف يصعب التحرر منها مستقبلا .

أما البعد الأخير فهو البعد العسكرى ويشمل البعثات التدريبية التى ترسل والتى تستقبل وكلها تحمل ايدلوجيات مختلفة لها تأثير سلبى على المفاهيم العربية وعلى سلوكيات الأفراد. وسواء كانت البعثة من أو إلى الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية فكلاهما له محاذيره . يشمل هذا البعد أيضا ما يطلق عليه بالتبعية الفنية ، فالتطور العلمى والتكنولوجي في نظم الأسلحة الحديثة قد ربط إجراء الاصلاحات والصيانات بالدول المصدرة وذلك لسببين رئيسيين:

الأول : وهو التكاليف الباهظة التى ينص عليها عقد المعونة الفنية علاوة على استمرار الارتباط بين الدولتين المصدرة والمستوردة .

الثانى : الحفاظ على الأسرار العلمية والتكنولوجية للمعدات ومنع الدول المستوردة من اختراق هذه الأسرار يجعلها دائما في تبعية للدول المصدرة بأبعادها المتعددة .

---

(١) سامي منصور . **تجارة السلاح في العالم الثالث**. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٩ .– ص ص ٧٠– ٧٢.

إن التحرر من التبعية لا يعنى الانعزال عن العالم أوالتقوقع فهذا صعب تحقيقه ، انما المعنى المقصود هو تحرير الارادة الوطنية العربية واعطاء دفعة للاقتصاد القومي. وهنا يثار التساؤل ، كيف السبيل إلى حل المعادلة الصعبة والتى أطرافها : الانفاق العسكرى باعتباره توجيها لجزء من الموارد المادية البشرية لصالح المجهود الحربي. والطرف الثانى وهو التنمية . هل من الممكن ازاء التهديدات التى تواجهها الدول العربية تخفيض وتقليص هذا الانفاق ؟ واذا قررت الدول العربية ذلك . فما هى حدود هذا الخفض ؟ وما هو المؤشر لذلك ؟ إن حجم التحديات يزداد شراسة يوما بعد يوم . وتصاعد الأسعار والتضخم يكبلان المنطقة العربية بقيد يصعب التخلص منه . إن المتغيرات التي تمر بها الدول العربية يلزمها أن تضع الانفاق العسكرى ضمن أولويات الانفاق العام . لقد أكدت الدراسة التى أجريت على موازنات الدول العربية المصدرة للنفط الآتى :

١- أن نسبة الانفاق العسكرى إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول يتراوح بين ١ . ١١٪ عام ١٩٨٠ و ١٧.٧٪ عام ١٩٨٥ بمتوسط ١٥ ٪ عن الفترة .

٢- ان نسبة الانفاق العسكرى إلى الانفاق العام لهذه الدول - عدا العراق لعدم توفر بيانات الانفاق العام عنها - تتراوح بين ٢٦ ٪ عام ١٩٨٠ و٤٢ ٪ عام ١٩٨٥ بمتوسط ٣٤.٤٪ عن الفترة .

وهذه النسب يمكن اعتبارها في حدود المسموح به عالميا لدول تسعى لحماية أمنها القومى وتحقيق ذاتها . إلا أنه ولا شك يمكن تقليص وتخفيض الآثار السلبية للإنفاق العسكرى وتحجيم قيمته إلى الحد المناسب. وذلك اذا ما استفدنا من البعد الايجابي من الانفاق العسكرى من خلال تبنى إستراتيجية عربية شاملة لتحقيق أقصى عائد من أهم ثلاثة بنود لهذا الانفاق وهى الانتاج الحربي ودعم التدريب والتأهيل. بالاضافة إلى تقديم المعونة الفنية لقوات الدول العربية.

تعظيم العائد من الإنفاق العسكرى للدول العربية :

خلصنا مما سبق إلى أن جزءا من الانفاق العسكرى ليس له عائد مباشر مثل الأجور والمرتبات ونفقات التدريب والعمليات ، ونفقات صيانة المعدات ، أى ما يمكن أن يطلق عليه الانفاق الجاري للقوات، والجزء الآخر من الممكن بل من الضروري أن يكون له عائد اقتصادى، وذلك مثل الانتاج الحربي ، استخدام امكانية القوات المسلحة في وقت السلم لاقامة بعض المشروعات المدنية لخدمة أهداف التنمية ، بالاضافة إلى الاستفادة القصوى بالخبرات العربية في مجال التدريب عن طريق تبادل هذه الخبرات فيما بين الدول العربية بعضها والبعض . ان

تعظيم العائد سوف يتم بحثه من خلال زيادة ايرادات بنود الانفاق الانتاجية بالاضافة إلى ترشيد بعض بنود هذا الانفاق . إن الاستراتيجية المقترحة تعتمد أساسا على حسن استخدام موارد الدول العربية المتاحة وعلى صدق نوايا القيادة السياسية مع نبذ الخلافات السطحية انطلاقا إلى مستقبل يحقق رفاهية الأمة العربية .

أولا : الانتاج الحربي :

ويقصد به انتاج الأسلحة والمعدات والذخائر والعتاد الحربي اللازم لأفراد القوات المسلحة مثل المهمات والملبوسات .. إلخ. إن التطور السريع في هذه الصناعة يجعل لها السبق دائماويعطيها صفة التقدم العلمي والتكنولوجي، بل تعتبر دائما هى رائدة الصناعات المدنية ، ومن ثم أصبح من الضروري دعم هذه الصناعة . إن الأمة العربية لديها من الموارد المالية والفنية ولديها من الأطر العلمية ما يمكنها من اقتحام مجال هذه الصناعة ، ولا يجب أن تكون أولى خطواتها هى الصناعات المتطورة ، إنما من الممكن أن تكون صناعة الأسلحة التقليدية وذخائرها ، فهذه الأصناف تعتبر أولية بالنسبة للأسلحة المتطورة وحركة التحديث فيها بطيئة ومحدودة ، أى أنه من السهولة تصنيعها بالكامل عن طريق الهندسة العكسية أو أى أسلوب آخر. إن أغلب الدول العربية تنتج هذه الأسلحة عن طريق تراخيص إنتاج مثل مصر والسعودية والعراق ، وهذا لن يضيف شيئا إلى تعميق الصناعة بالاضافة إلى أنه يجب أن يحدد هدفين أساسيين للانتاج الحربي وهما :

الأول : احلال الواردات .

الثاني : التصدير .

ولتحقيق هذين الهدفين يجب التأكد من جودة وحداثة الانتاج فلا يمكن ولم يحدث أن تتسلح القوات المسلحة الا بأسلحة حديثة ذات درجة كفاءة عالية . لذا فان اختيار الأصناف التى يتم تصنيعها يجب أن تكون من أحدث ما أنتجته الترسانة العالمية .ان دولا كثيرة من دول العالم الثالث مثل البرازيل والهند قد حققت تقدما في مجال صناعة منظومة للأسلحة الصغيرة وتقوم الآن بتصديرها للخارج . إن السوق العربية يمكن أن تستوعب الانتاج بالكامل ولكن توجد خطوة هامة وهى ضرورة توحيدهذه المنظومة قبل البدء في إنتاجها ، وهذا لن يتأتي إلا بأتفاق الدول العربية على توحيد بعض الأنواع . إن استراتيجية الدول العربية لابد أن تبنى على التنسيق والتعاون وليس التنافس وخاصة في انتاج أصناف يتم انتاجها فعلا في دول أخرى بدعوى الاعتماد على الذات ، فمثلا نجد أن المملكة العربية السعودية تقيم صناعة حربية الآن ، وقد بدأت فعلا في انتاج أصناف سبقتها إليها دول عربية كثيرة. وكان الواجب أن تستفيد بخبرات عربية وأن تنتج أصنافا حديثة تمشيا مع التطور العالمي في التسليح ، وحتى يمكن أن تكون نواة للتحديث .

إن المنطلق الذي يجب أن تعمل من خلاله الدول العربية والذي يجب أن يتم التخطيط الاستراتيجي للانتاج الحربي بناء عليه يرتكز علي المبادئ الرئيسية الآتية :

١- سوف تكون القوات المسلحة العربية في المراحل الأولى من الصناعة هي المستهلك الرئيسي لهذا الانتاج، ومن ثم يقع عليها عبء تعزيز سمعة الأسلحة التى تستخدمها بالاضافة إلى أنها سوف تقوم بطلب أى تعديلات أو تحسينات على ضوء الدروس المستفادة من الخبرة الميدانية .

٢- التركيز على بناء وتنمية الفرد القادر علي تصميم السلاح دون معونة فنية خارجية إلا فيما ندر وفي حدود ضيقة ، وذلك من خلال خطة إعداد لتدريب العاملين المختارين من الدول العربية أجمع، وذلك للعمل في هذه الصناعة مع التأكيد على حسن اختيار هؤلاء الأفراد.

٣- ارتباط التخطيط باستراتيجيات التسليح للدول العربية مع وجوب التنسيق بين الاحتياجات العاجلة وتلك التى يمكن أن تنتظر لمراحل مقبلة بالاضافة إلى أهمية التركيز على كمية الطلب الاقتصادي للمنتج والذي يمكن أن يحقق عائدا اقتصاديا إلا فيما يخص الأصناف الاستراتيجية الحرجة حيث إن البعد الاقتصادي يصبح غير ذي أهمية .

٤- توزيع مواقع المصانع الحربية بين الدول العربية بالكامل على أن تتحمل كل دولة عددا من الصناعات وذلك تحقيقا لمبدأ الأمن وعدم تركيز الوحدات الانتاجية في دولة واحدة مما يعرضها للخطر، على أن تخضع كلها لهيئة استثمارية تدير الانتاج الحربي بالكامل مبتعدة به عن التغيرات والمؤثرات السياسية، لأن مالحق بالهيئة العربية للتصنيع كان نتيجة للخلط بين السياسة والاقتصاد . لذا يجب أن ينص على ضرورة أن تدار هذه الهيئة بأسلوب اقتصادي ولا تخضع للسياسة إلا فيما يخص التخطيط الاستراتيجي لها، وبما لا يتعارض مع الأمن العربي.

٥- الاستفادة القصوى بما لدى بعض الدول العربية من صناعات حربية سواء بالمعدات أو بالخبرات، بل من المفضل العمل علي دعمها اقتصادا للانفاق الاستثمارى ولنفقات تدريب الأطر المختلفة .

ان الصناعة الحربية تعتبر صناعة متكاملة، ومن الممكن الاستفادة بعائد مبيعات الأصناف التقليدية في تطوير الصناعة والانفاق على البحث والتطوير لانتاج أصناف متطورة مثل الطائرات والصواريخ بأسلوب متدرج يبدأ بالتجميع على أن يتم تعميق هذه الصناعة إلى أن تصل إلى المستوى العالمي، للدول العربية مع ما يصاحب ذلك من تقدم علمى وتكنولوجي للدول العربية .

لقد أنفقت الدول العربية ١١ مليار دولار عام ١٩٨٦ على مشتريات السلاح ، ملحق (٥)، وهذا المبلغ يعتبر كافيا لاعادة التفكير في مشروع الصناعة الحربية العربية ، وقد يقال أن جزء من هذا الرقم للصناعة المتطورة ، وهذا حق ، ولكن مهما كان هذا الجزء وهو في الغالب لن يتعدي ٥٠ ٪ فالباقى يكفي لاتخاذ قرار إقامة هذه الصناعة ، هذا عن عائد احلال الواردات ، أما عن العائد المستقبلى وهو عائد الصادرات فغالبا ما سوف يمثل إضافة إلى الناتج القومى العربي يمكن الاستفادة به في خطط التنمية العربية .

أما الشق الآخر للانتاج الحربي ، فهو أصناف المهمات والملبوسات وكل ما يخص الجندي خلاف السلاح وأدواته التكميلية ، وهنا توجد ملاحظة جديرة بالنقاش ، فمعظم القوات المسلحة للدول العربية تستورد هذه الأصناف من دول أجنبية مثل كوريا والصين ...إلخ . إن تاريخ المنطقة العربية يؤكد على أن هذه الأصناف من الممكن تصنيعها محليا ، ولكن من المفضل عمل مشروع على مستوى مجموعة من الدول العربية يتم إنشاؤه بتمويل من أحد الصناديق العربية بهدف إنتاج مهمات وملبوسات الجندي العربي بأشكالها المختلفة ويكون مقر هذا المجمع الصناعى في أحدى الدول العربية مثل المغرب على أن يعامل هذا المجمع كمنطقة حرة . هذا البعد في التنسيق بين الدول العربية يتيح الفرصة لتكامل اقتصاديات هذه الدول ، والتجربة الواضحة أمامنا هى المجموعة الأوربية المشتركة . إن التكامل الاقتصادي العربي لن يتم إلا من خلال هذه المشروعات المشتركة ، فالاقتصاد الحديث هو اقتصاد المجموعات ولا مجال للمشروعات الفردية سواء على مستوى الإنتاج الحربي أو المدنى . هذا المجمع لابد أن يتبع بمجمعات صناعية أخرى يتم اختيار منتجاتها بواسطة لجان فرعية تشكل من الدول العربية، ومن الممكن أن تكون البداية عن طريق دولتين أو أكثر بينهم علاقة خاصة ولو علاقة الجوار ، ولكن المؤكد أن هذه المشروعات سوف تحقق عائدا كبيرا في مراحلها الأولى من خلال إحلال الواردات وفى مراحلها اللاحقة من خلال التصدير للدول المختلفة .

وتبقى فرعية أخيرة في الانتاج الحربي ، وهو إسهام المصانع الحربية في الانتاج المدني ، فكما هو معروف فان جميع الدول التي سبقتنا في التصنيع الحربي تعتمد في تحميل جزء من الطاقة الانتاجية بالأصناف المدنية، وهذا ليس عيبا في الصناعة ، إنما هو تخطيط نموذجي لأن العلاقة بين الصناعتين المدنية والحربية متكاملة ، ونظرا لأن حجم الانفاق الاستثمارى على الصناعة الحربية كبير ، لذا من الضروري الاستفادة بامكانيات هذه المصانع في الانتاج المدني فمثلا من الممكن أن ينتج مصنع المحركات الأنواع الخاصة بالمعدات الحربية مثل محرك الدبابة والعربة المدرعة وفي نفس الوقت ينتج محرك السيارة وعربات النقل... إلخ . من هنا يحدث التكامل وتحمل الطاقة الانتاجية القصوى – خاصة في أوقات السلم – بالقدر الكافي لتحقيق عائدات اقتصادية للمشروعات ، أن الانتاج المدني لا يجب أن يفهم منه أنه الثلاجة أو السيارة ، إنما المقصود هو المشاركة في العمليات الصناعية بانتاج

مكونات يتم تجميعها على هيئة منتج نهائي متكامل . هذا الانتاج المدني له عائد اقتصادي ، فاما خصما من الانفاق العسكرى أو اضافة للاقتصاد القومي للدولة .

ثانيا : التدريب :

يعتبر الانفاق على التدريب استثمار له عائد يمكن الاستفادة منه، وتتعدد أنواع التدريب في القوات المسلحة مثل التدريب الفني والتخصصي .. إلخ ، وكل هذه الأنواع يجب الاستفادة منها في تحقيق مردود لهذا الاستثمار . والملاحظ أن معظم الدول العربية بلا استثناء توفد إلى الخارج أو تستقبل بعثات أجنبية تبلغ تكاليفها مبالغ كبيرة من أجل تدريب أفرادها ، في الوقت الذي لديها فيه أفراد قادرون علي تحمل أعباء هذه المهمة ، إلا فيما ندر من تخصصات فنية دقيقة ، ومن هنا ومن خلال لجان تدريب على مستوى الدول العربية يمكن الاستفادة من الخبرات العربية في مجال التدريب لخفض منحنى الانفاق إلى أقل قدر ممكن ثم تعظيم هذا المنحني بما يحقق عائدا من خلال هذا الانفاق عن طريق الآتى :

١- تشكيل هيئة على مستوى الدول العربية لها من الصلاحيات ما يمكنهامن حصر امكانيات التدريب والتخصصات المطلوبة والناقصة في الدول العربية سواء التدريب القتالي أو الفني. هذه الهيئة من الممكن أن تواجه بمصاعب أساسها الخلافات الموجودة حاليا على الساحة العربية ، ولكن الافتراض هو صدق النوايا في تقليص الإنفاق العسكرى العربي والاستفادة الكاملة من العائدات التي يمكن الحصول عليها منه .

٢- من خلال حصر الموارد يتم عمل تخطيط استراتيجي شامل سواء على مستوى الدول العربية أو على مستوى الدول التى تجمعها نوعية متقاربة من عقيدة القتال أو من أنواع الأسلحة ، هذا التخطيط يشمل أنسب أسلوب لاستقبال وايفاد البعثات التدريبية سواء من والى الدول العربية أو من وإلى الدول الأجنبية . ويمكن تنفيذ هذا التخطيط لو قسمت الدول العربيةإلى مجموعات تتحمل كل مجموعة جزءا من مهام التدريب مع الوضع في الاعتبار البعد عن الازدواجية ، فمثلا اذا اعتبرنا مجلس التعاون الخليجي مثلا للدراسة ، فمن الممكن توزيع أعباء التدريب على الدول الأعضاء ، فاذا كان قرار الهيئة انشاء كلية للقادة والأركان فلتكن على مستوى دول المجلس بالكامل ومقرها السعودية مثلا . واذا كان قرار المجلس انشاء كلية حربية فلتكن أيضا على مستوى الجميع ومقرها الكويت مثلا ، وهكذا تكون أولى خطوات التنسيق وترشيد الانفاق العسكرى .

إن تبادل البعثات والمهام التدريبية موجود حاليا إلا أنها حالات فردية تعتمد على العلاقات الثنائية بين الدول العربية وبعضها البعض، وليست من خلال خطة شاملة تجمع وتستفيد

بجميع الموارد المتاحة ، ان الاحصائيات عن الانفاق علي التدريب غير متوفرة نظرا لسريتها إلا أنه من المؤكد أنها مبالغ كبيرة قد تصل إلى ٢٠ ٪ من حجم الانفاق العسكري المعلن.

وتبقى فرعية خاصة بالتدريب ، وهو التدريب الحرفي والمهني. فالملاحظ أن بعض القوات المسلحة العربية تقوم بتدريب بعض أفرادها على مهن فنية متعددة تستفيد بها أثناء تواجد هؤلاء الأفراد في الخدمة، وهذا بعد اقتصادي جديد من الممكن زيادته إلى أقصى درجاته وبالتالي فان هذه العمالة تقلل إلى حد كبير من النفقات التى تصرف على هذه المهن، أى تحقيق نوع من الاكتفاء في هذا المجال ، بالاضافة إلى أن هؤلاء الأفراد هم أضافة للاقتصاد القومي عند تركهم الخدمة العسكرية من خلال ما يحققونه من عائد نتيجة لتغيير مهنهم السابقة إلى مهن جديدة .

ثالثا : التأمين الفنى للقوات المسلحة للدول العربية :

وهى المعونة الفنية مثل الاصلاح والصيانة التى تقدم للمعدات والأسلحة بأنواعها المختلفة ، وقد يتبادر إلى الذهن سهولة هذا العمل ، إلا أن التقدم العلمي والتكنولوجي للمعدات الحديثة أوجد حدودا وأسلوبا جديدين لهذه المعونة تتمسك بهما جميع عقود الشراء التى تتم بين المصدر للسلاح والمستورد له ، بل إن خدمة ما بعد البيع أصبح عائدها أكبر من قيمة السلاح نفسه ، وهذا يظهر قيمة هذا الانفاق ، إلا أن بعض الدول العربية قد تفوقت في اجراء هذه المعونة مثل مصر لما لها من خبرة كبيرة في مجال الصناعة الحربية لأن الاصلاح والصيانة يعتبران مكملين للصناعة بل إن مصر دائما ما تشترط في عقود السلاح الخاصة بها علي تدريب أطر فنية للقيام بهذه الاعمال ، فاذا أخذنا بعض الأمثلة مثل عمرة الطائرات وعمرة المدرعات نجد أن أغلبها يتم في مصر. ومن الجائز أن دولا عربية أخرى تقوم بهذا العمل ، ومن ثم فان التنسيق والتكامل يصبحان ضروريين لتقليص هذه النفقة . ولكن كيف يتم ذلك ؟ العراق لديها طائرات ودبابات صناعة روسية ، ومصر لديها الامكانيات لإجراء العمرات الخاصة بهذه الأصناف ، ليبيا لديها أسلحة مماثلة لما لدى الجزائر وسوريا والعراق ، من الممكن انشاء ورش مركزية في دولة يتم اختيارها تقوم بهذه المهام .. وهكذا ، ومما يسهل من التعاون أن مصادر الامداد بالسلاح محصورة في ثلاث أو أربع دول تتقاسم الدول العربية فيما بينها ، وأن خصائص الأسلحة المستوردة أصبحت متقاربة. بل أن اجراءات الصيانة تكاد أن تنقسم إلى نوعين ، الأول : لا يتم إلا بواسطة خبراء الصناعة ، والثانى : يمكن أن يتم عن طريق خبرة عربية . إن التكامل من خلال هيئة عربية تحصر الامكانيات لاستخدامها في مجالات التأمين الفنى أصبح ضرورة لتحقيق للآتى :

١- الحد من الانفاق وخفضه إلى أقصى قدر ممكن لأن القيمة التى ستحصل عليها أى دولة عربية من الأخرى لابد أن تكون أقل بكثير مما لو أخذتها دولة أجنبية ، أى استقطاع من النفقة الكلية للقوات المسلحة . وبالنسبة للدولة التى ستحصل على قيمة هذه الخدمة فهو عائد يضاف بالموجب إلى عائداتها .

٢- تنمية الأطر الفنية المتخصصة من خلال الخبرة الفنية التى سوف تكتشف نتيجة لتعدد المهام التى ستكلف بها هذه الأطر .

ان المعونه الفنية لا يجب أن تنحصر فيما بين الدول العربية وبعضها البعض ولكن يمكن أن تمتد إلى الدائرة الأوسع وهى أفريقيا وبعض الدول الاسلامية . ان العلاقات العربية الأفريقية وحجم المعونات التى تقدمها بعض الدول العربية غالبا ما يوجه جزء منها إلى المعونات العسكرية ، هذه المعونات ينفق جزء منها على أعمال الصيانة والاصلاح، أي أن التنسيق فيما بين الدول التى لديها هذه الخبرة والدول التى تقدم المعونة لابد أن ينص عليه صراحة .

وما يطبق على أفريقيا يمكن أن يطبق على الدول الاسلامية التى بينها وبين بعضها البعض علاقات خاصة في مجال العمل العسكرى ، قد يبدو أن هذا التعاون صعب أو مستحيل تنفيذه، لوجود الخلافات العميقة بين الدول العربية ، ولكن اذا نظر للموضوع من وجهة النظر الاقتصادية وأبعد قدر الامكان عن العلاقات السياسية ، فلن يكون هناك مستحيل أو صعب .

إن التكامل فيما يختص بالانفاق العسكرى العربي يتطلب جهازا للمعلومات علي مستوى من التقدم يسمح له بالتعرف وحصر جميع البيانات المطلوبة وتحليلها وتجهيزها لتكون أمام صانعى القرارات . لقد حققت العلاقات العربية الآن تقدما ملموسا مما يسهل من التعاون. وليكن ترشيد الانفاق العسكري وتعظيم عوائده هو البند الأول والرئيسي لاختبار حسن النوايا وامكانية التعاون لتحقيق حد أدنى من العمل العربي المشترك .

خاتمة

حققت عوائد النفط للدول العربية المصدرة له قيمة قدرها ٥٤,٨ مليار دولار عام ١٩٨٦ ،هذه القيمة قد تبدو للوهلة الأولى كبيرة ويمكن أن تحقق تنمية وازدهارا ليس على مستوى الدول العربية فقط، انما من الممكن أن تمتد إلى بعض دول افريقيا . ولكن اتضح من دراسة سمات الانفاق العسكرى للوطن العربي والذي وصلت قيمته ٦٨,٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ ويفرض أن هذه القيمة لن تتغير عام ١٩٨٦ أي أن العوائد سوف يمتصها الانفاق العسكرى ولا يتبقى للتنمية شئ . وهنا يثار التساؤل ، هل هذا الانفاق ضروري ؟ وما هى القيم النموذجية اللازمة لهذا الانفاق حتى تتحقق المعادلة ويتحقق الاتزان بين طرفي المعادلة. أى بين التنمية

والانفاق . لقد ثبت من الدراسة أن حجم التهديدات التى تتعرض لها المنطقة العربية .بل أن أحد قضايا المنطقة وهو الصراع العربي الاسرائيلي قاربت مدته أربعين عاما وهذا لم يحدث من قبل في تاريخ الصراعات وحتى الآن لم يُحرز تقدم في أسلوب الحل أو احتمالات السلام المستقبلة بين اسرائيل والدول العربية . كذلك رأينا شراسة الصراع في الحرب العراقية الإيرانية التى دامت ثماني سنوات والتي لم يعرف المحللون السياسيون دوافعها ، هل هى الدول العظمى ؟ هل بعض الدول العربية ؟ هل هى اسرائيل ؟ هل هم تجار السلاح الذين بلغ عددهم ٥٣ دولة محققين عائدا من هذه التجارة بلغ حتى الآن ٤٠٠ مليار دولار ، ومن أين للعراق وايران هذا المال ؟ انه ولا شك من الدول العربية . ثم يأتى التهديد الثالث وهو الصراع في جنوب لبنان وحرب الصحراء الغربية وصراع القرن الأفريقى وجنوب السودان ومشكلة أريتريا .. وهكذا ، هذه التهديدات والتحديات هى التى أوصلت الانفاق العسكرى لهذه القيمة ، أى من دراسة هذه التهديدات اتضحت ضرورة التركيز وعدم المساس بهذا الانفاق من منطلق المفاهيم الاستراتيجية الآتية :

١- حماية الأمن القومي العربي .

٢- الاستفادة بالتصنيع الحربي لتحقيق عائد اقتصادي .

٣- دعم التقدم العلمي والتكنولوجي للدول العربية .

٤- تحرير الارادة العربية وتقليص التبعية للدول الكبرى من خلال ترشيد استخدام الانفاق العسكرى، أى استخدام الشق الانتاجي من هذا الانفاق فيما يعود على اقتصاديات الدول العربية .

خلصنا مما سبق إلى أهمية الانفاق العسكرى وأنه يوجد في بعض بنود هذا الانفاق ما يمكن أي يطلق عليه انفاق منتج، أى يمكن تحقيق مردود من خلال هذه البنود ، والواقع أن الدول العربية لو أحسنت توظيف هذا الانفاق من خلال استراتيجية لتعظيم هذا العائد لتمكنت من تقليص هذه النفقة بقدر كبير، بالاضافة إلى تحقيق اضافة للموازنة العسكرية ، هذه الاستراتيجية يمكن تلخيص ركائزها فى الآتى :

١- دعم الانتاج الحربي العربي ، ولا يقصد انتاج السلاح وذخائره وقطع الغيار اللازمة له فقط، إنما يتسع المفهوم ليشمل انتاج كل ما يحتاجه الجندي سواء أثناء المعركة أو في فترة الاستعداد لها مثل المهمات والملبوسات والأغذية المحفوظة والأدوية وأصناف الاسعافات الأولية .

٢- تكامل التدريب بين الدول العربية بعضها والبعض، والبعد عن التنافس وخاصة في المنشآت التعليمية والعمل قدر الامكان على الاستفادة بالخبرات العربية عن طريق تبادل الخبراء .

٣- تبادل المعونة الفنية فيما هو موجه إلى الصيانة وإصلاح الأعطال وإجراء العمرات للأسلحة والمعدات ، ان تاريخ المنطقة يؤكد على امكانية تحقيق عائد كبير من جراء الاقتصاد في الانفاق على التأمين الفني .

هذه الاستراتيجية المقترحة تتطلب لتحقيقها الآتى :

١- صدق النوايا ، والتأكد من أن الاخطار الموجهة إلى أحدى الدول العربية هى في نفس الوقت-وان اختلف الزمن والتأثير - موجهة إلى باقي الدول العربية وان سفينة الدول العربية واحدة ولن تغرق دولة بمفردها ، انما ما يصيب دولة له تأثير على باقى الدول .

٢-أن العلاقات العربية وان شابها بعض الخلافات ، إلا أنها خلافات مرحلية تحدث دائما في العائلة الواحدة من أفراد قلة ، ولابد من العودة للمسار الطبيعى في أقرب فرصة .

قد يبدو أن هذه الرؤية للعمل العربي فيها تفاؤل وطموحات أكبر من أن تتحقق ، ولكن الأمل في أن يتوجه القادة والملوك والرؤساء العرب بنظرهم إلى أبعد من حدودهم لتتسع مجالات الرؤية إلى رؤية إستراتيجية متبينة حجم الأخطار والتهديدات .

لقد منح الله الدول العربية من الموارد سواء مادية أو بشرية ما لم تمنح لشعب ، ولكن هذه الموارد لا تدار بالأسلوب العلمي الذي يحقق التقدم والرفاهية للوطن العربي وينقله إلى مصاف الدول المتقدمة . إن الفرصة لازالت قائمة ، ولتكن البداية بواسطة مجموعات قليلة تزداد مستقبلا بإنضمام أعضاء جدد حينما يتبينون قدر النجاح الذي تحقق .

مراجع البحث

١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، اصدار صندوق النقد العربي وجامعة الدول العربية .

٢- تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٨٦ .

٣- د . حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي (القاهرة : دار الموقف العربي، ١٩٨٤) .

٤- روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن ترجمة يونس شاهين ، (القاهرة : الهيئة العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) .

٥- د . سامى منصور ، تجارة السلاح والعالم الثالث ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٩).

(1) International Institute for Strategic Studies, **Middle East Military Balance,** (London : Warwick Printing Co., LTD., 1987).

(2) SIPRI, World Aramaments and Disarmament, (London : Taylor And Francis, 1985)

(3) SIPRI. World Armaments and Disarmament, (London : Taylor And Francis, 1986)

(4) SIPRI. world Armaments and Disarmament, (London : Taylor And Francis, 1987)

(5) Twitchett, Kenneth J., Neille Brown , Alan James and Peter Nailor. **International Security,** (London : Oxford University Press, 1971) .

الملحق الاحصائي :

متوسط نسبة الانفاق العسكرى إلى كل من الناتج المحلي
والنفقات العامة في الدول العربية الفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٥

ملحق (١)

بيان / السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	نفقات الأمن والدفاع (مليون دولار)	نسبة نفقات الأمن والدفاع الى الناتج المحلي (٪)	النفقات العامة (مليون دولار)	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي (٪)	نسبة نفقات الأمن والدفاع إلى النفقات العامة (٪)
١٩٨٠	٣٦٤٩٩٥	٤٠٦٩٥	١١,١	١٥٨٩٨٩	٥١,٣	٢٥,٦
١٩٨١	٣٩١٠٣٨	٤٧١٤٥,٥	١٢	١٥٦٥٣٦	٤٣,٩	٣٠,١
١٩٨٢	٣٩٩٥٧١,٩	٦٤٨٦٢,٧	١٦	١٩٢٤٣٩	٥٤	٣٣,٧
١٩٨٣	٣٧٤٥٧٠	٥٦٠٢٢	١٤,٩	١٦٣٣٤٦	٤٩,٦	٣٤
١٩٨٤	٣٧٥٩٩٧	٦٧٥٩٦,٥	١٨	١٦٨٦٥٣	٥١	٤٠
١٩٨٥	٣٨٦٢٨٣,٢	٦٨٢٧٧,٤	١٧,٧	١٦١٧٢٢	٤٧,٤	٤٢
الإجمالي	٢٢٩٢٤٥٥	٣٤٤٥٩٩	١٥	١٠٠١٦٨٥	٤٣,٧	٣٤,٤

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٦ .

ملحق رقم (٢)

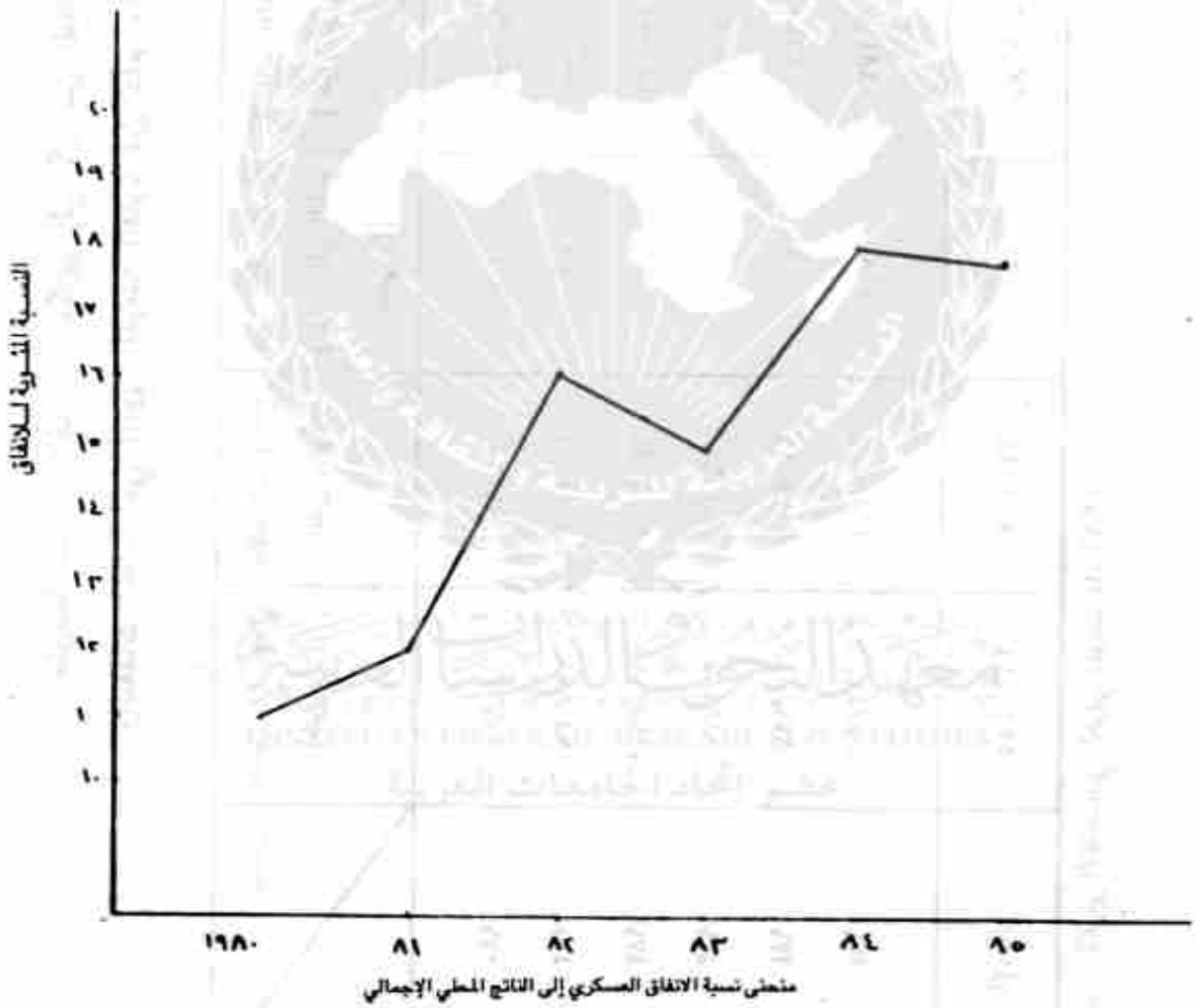

منحنى نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي

متوسط نسبة الانفاق العسكرى إلى العوائد النفطية العربية
(مجموع الدول العربية المصدرة للنفط)

ملحق (٣)

بيان / السنة	الانفاق العسكري (مليون دولار)	عوائد النفط (مليون دولار)	النسبة المئوية ٪
١٩٨٠	٤٠٦٩٥,١	٢١٦٢٠٠	١٨,٨
١٩٨١	٤٧١٤٤,٥	١٩٩٧٠٠	٢٣,٦
١٩٨٢	٦٤٨٦٢,٧	١٥٠٥٠٠	٤٣,١
١٩٨٣	٥٦٠٠٢	١١٥٤٠٠	٤٨,٥
١٩٨٤	٦٧٥٩٦,٥	١١١٣٠٠	٦٠,٧
١٩٨٥	٦٨٢٧٧,٤	٩٢٦٠٠	٧٣,٧
الإجمالي	٣٤٤٥٧٨,٢	٨٨٥٧٠٠	٣٩ ٪

المصدر : تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عام ١٩٨٦.

ملحق رقم (٤)

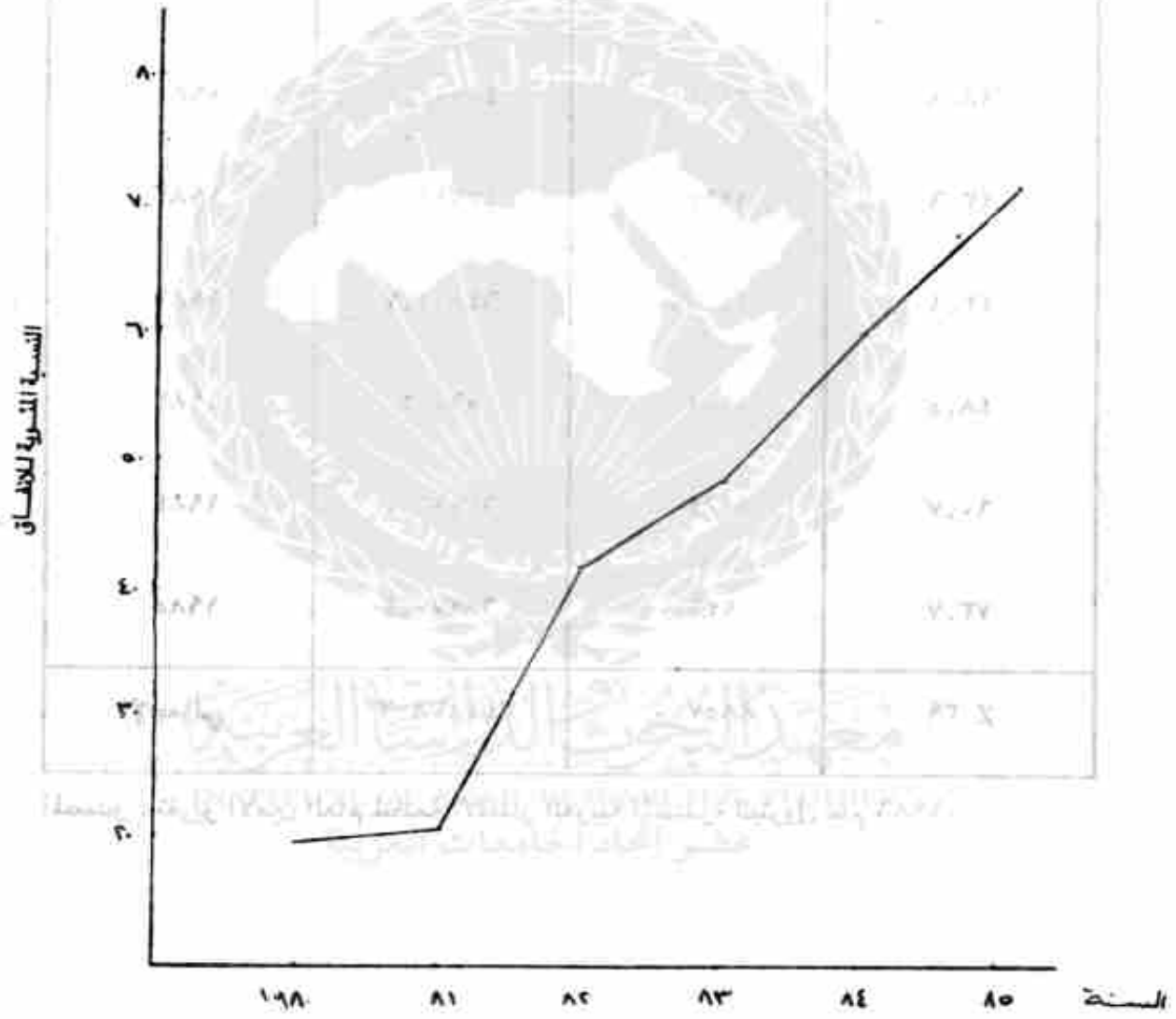

منحنى نسبة الانفاق العسكري إلى عوائد النفط

ملحق رقم (٥)

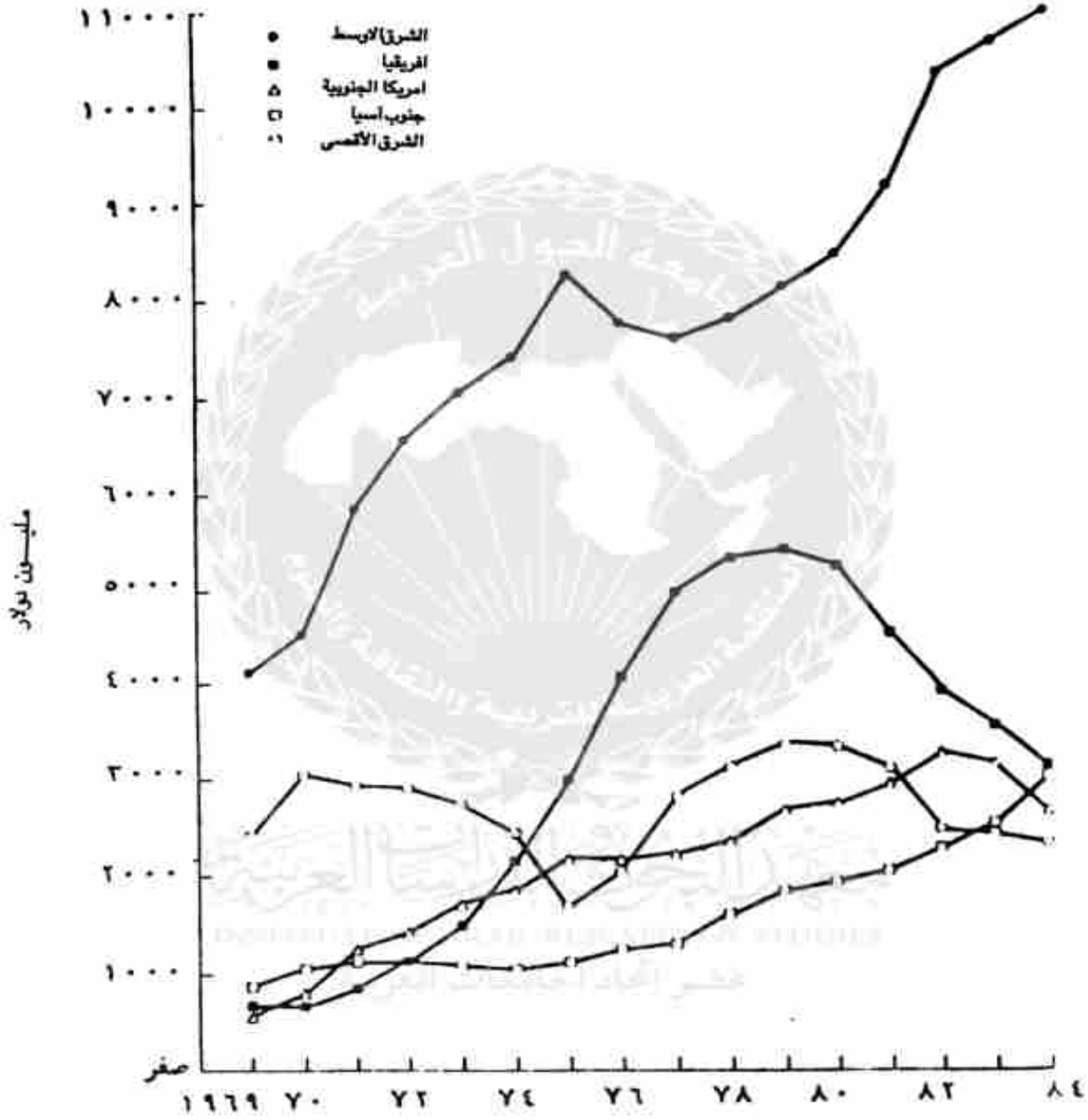

واردات دول العالم الثالث من الاسلحة

المصدر : SIPRI Yearbook 1987.